



جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

مجلة العلوم الإنسانية

خفاف

مجلة علمية محكمة



العدد السادس - 2021

صفاف

مجلة علمية محكمة

العدد السادس - 2021

مجلة فصلية علمية ومحكمة تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية

بجامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب

المدير : عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

عبد الرحيم بنعلي

المنسق العام : جمال راشق

اللجنة العلمية

السيدات والسادة الأساتذة :

GRAVARI BARBAS Maria, IREST, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, France, **ELLOUMI Mohamed**, INRAT, Tunisie, **LAOUNA Abdellah**, CERGéo, Université Mohamed V Rabat, **DEBARBIEUX Bernard**, Université de Genève, Suisse, **NAVARRO PALAZON Julio**, Escuela de Estudios Arabes des Granada, CSIC, Espagne, **SKOUNTI Ahmed**, Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, Rabat, **GIRAUT Frédéric**, Département de Géographie, Université de Genève, Suisse, **HERNANDEZ ARMENTEROS Salvador**, Universidad de Granada, Espagne, **BOUBRIK Rahal**, Département de Sociologie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Mohamed V de Rabat, **TOZY Mohamed**, UMRVIP et Sciences po, Aix en Provence, France, **PULVAR Olivier**, Université Antilles-Guyane, Centre de Recherche sur les Pouvoirs Locaux dans la Caraïbe – CNRS UMR 8053, **HILLALI Mimoun**, Institut Supérieur International de Tourisme, Tanger, Maroc, **PERALDI Michel**, directeur de recherche au CNRS et Centre Jacques Berque pour le développement des Sciences Sociales à Rabat (Maroc), **BOUMAZA Nadir**, Université Pierre MENDES France- Grenoble 2, **LANDEL Pierre – Antoine**, CERMOSEM, UJF, Mirabel – France, **PECQUEUR Bernard**, Institut de Géographie Alpine, PACTE (UMR CNRS 5194 – Université J. Fourier, Grenoble – France).

لجنة التحرير

السيدات والسادة الأساتذة

عبد الرحيم بنعلي - جمال راشق

سعيد بوجروف - محمد موهوب

عناوين التواصل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صندوق بريد 3737

أمرشيش - 40000 مراكش - المغرب

الهاتف : 00212524302742 00212524302039 الفاكس :

البريد الإلكتروني : revueflm@gmail.com الموقع : <http://www.flm.uca.ma.ac>

الإيداع القانوني : 2018PE0010

ردمك : 2605-6410

لوحة الغلاف للفنان ماحي بنبين

تعبر المقالات عن آراء أصحابها فقط

مجلة العلوم الإنسانية

ظفاف

مجلة علمية محكمة

شروط النشر

- مجلة ضفاف مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والأعمال التي تدخل في مجال العلوم الإنسانية.
- مجلة فصلية.
- تنشر المجلة مقالات ودراسات وأبحاثاً أصيلة لم يسبق نشرها ولا تقديمها للنشر.
- تخضع الأعمال المقترحة للنشر لشروط البحث العلمي المتعارف عليها من حيث التوثيق وذكر المصادر والمراجع المعتمدة.
- تعبر الأبحاث المنشورة بالمجلة عن آراء أصحابها.
- تقدم الأبحاث في نسخة مطبوعة ونسخة إلكترونية.
- تلتزم المقالات بالمعايير التقنية للنشر بالمجلة، فتكتب المقالات العربية بخط 14 Sakkal majalla والمقالات بالحرف اللاتيني بخط 11 Times New Roman.
- تكتب الهوامش أسفل الصفحة بخط 10 Times New Roman.
- ينبغي ألا تزيد صفحات البحث عن 20 صفحة.
- يذكر الباحث اسمه واسم بنية البحث والجامعة-المؤسسة التي ينتمي إليها في الصفحة الأولى.
- يقدم الباحث ملخصاً لبحثه مستقلاً عن المقال.
- يكتب ملخصاً للبحث بلغة غير اللغة التي كتب بها.
- تخضع المقالات والبحوث المقدمة للمجلة للتحكيم، ويلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يقترحها المحكمون في أجل أقصاه 15 يوماً بعد توصله بها.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في عدم نشر أي بحث لا يستجيب لشروطها.
- لا ترد الأبحاث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ المجلة بحقوق التأليف وإعادة النشر الورقي أو الإلكتروني للمقالات المنشورة بها.
- المقالات المقدمة للنشر لا يجب أن تنتهك حقوق مؤلفين أو ملكية أطراف آخرين.

مجلة العلوم الإنسانية

ضفاف

مجلة علمية محكمة

العدد السادس - 2021

إصدار كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب

شكر

تتقدم هيئة تحرير مجلة "ضفاف" للعلوم الإنسانية
بخالص تشكراتها لكل من ساهم في إغناء هذا العدد،
كما توجه شكرها الجزيل للأمانة الأجلاء الذين لم
يتروا في قراءة المقالات وتقييمها وتحكيمها.

هيئة التحرير

فهرس المحتويات

9	تقديم العدد.....
	جمال راشق
11	منزلة المفسرين في "الشرح الكبير للبرهان" لأبي الوليد ابن رشد.....
	محمد قشيش
31	الأفق المفتوح على الرشدية في كتاب اللباب للمكلائي.....
	محمد أيت حمو
49	وهنّ الفلسفة في الغرب الإسلامي بعد ابن رشد: الرقابة وتضييق نطاق الفلسفة
	يوسف العماري
77	حضور أم غياب ابن رشد في فلسفة موسى بن ميمون من خلال مؤلفه دلالة الحائرين..
	عبد المالك بنعثو
107	الببليوغرافية الباجيه في الدّراسات المغربية
	محمد صلاح بوشتلة، عبد الصمد البلغيثي
123	'الجود' في فلسفة برقلس: I. الميمر الأول
	حمادي هباد
153	قراءة في حضور أنباذوقليس في فكر ابن مسرة.....
	محمد البوغالي

تقديم العدد

حظيت الفلسفة العربية في بلاد الإسلام بدراسات وأبحاث هامة داخل الجامعات والأوساط الأكاديمية، وما زال هذا التهمم يزداد يوما بعد يوم، إذ ينكب الباحثون فرادى وزمرا على بلورة عديد من الإشكالات والأسئلة ومدارسة قضايا وموضوعات لم تطرق سابقا، بمزيد من الاستفاضة في النظر والتمحيص، في ثنايا إشكالات وأسئلة مثار نقاش وجدل بين الباحثين.

وإذ أمكن لأي باحث في الفلسفة العربية الإسلامية، أن يجزم بأن ما أنجز من الدراسات والأبحاث المخصصة بالفلسفة في المشرق الإسلامي، يفوق بكثير نظائره عن الفلسفة في الغرب الإسلامي، فإن المقالات المنشورة في هذا العدد (وغيره مما سبق أو يلحق) من مجلة ضفاف تسعى لتدارك بعض من هذا التفاوت، حيث تشكل خلاصة اشتغال مختبر الفلسفة ومجتمع المعرفة على جوانب من الفلسفة في الغرب الإسلامي، ونتيجة عقد ندوات دولية في قضايا بعينها، مساهمة من المختبر في إغناء خزانة الأبحاث الأكاديمية الخاصة بالفلسفة في الغرب الإسلامي، وإثراء للنقاش الدائر بين الباحثين والمختصين والمهتمين بالفلسفة العربية الإسلامية عموما.

وقد سهر على إعداد هذا العدد جمعا وتحكيما ومراجعة كل من جمال راشق بصفته مديرا لمختبر الفلسفة ومجتمع المعرفة ومنسق مشروع الأفلاطونية المحدثة في الغرب الإسلامي.

Terence Kleven (*Central College, Pella, Iowa, USA*),
Janis Esots (*The Institute of Ismaili Studies, London, UK*) عن The Aquinas
and the Arabs International Working Group (*AAIWG*)

وقد بلغنا خبر محزن ونحن نعد هذا العدد، إذ فجئنا بفقدان الباحث المقتدر، Janis Esots، الذي كانت عادته ختم مراسلاته بهذه العبارة «ونرجو منكم الدعاء. الحقير يانيس»، فندعو لروحه بالسكينة والطمأنينة.

جمال راشق

مدير مختبر الفلسفة ومجتمع المعرفة

منزلة المفسرين في "الشرح الكبير للبرهان" لأبي الوليد ابن رشد

محمد قشيش

جامعة المولى إسماعيل، مكناس

Résumé

Le but de cette étude est d'attirer l'attention sur la valeur du grand commentaire d'Ibn Rushd et de son dialogue avec les commentateurs. Il cherche aussi à évoquer les types de problèmes, objets de discordes ou de controverses avec ses interlocuteurs. Il ne manque pas de spécifier le genre de la critique de chacun d'eux, sa valeur et ses limites.

Il atteste que la première valeur de son commentaire réside dans ses références aux commentaires aux quels il a eu accès, celles de Themistius, al-Fārābī, Ibn Sīna, Ibn Bāḡḡa, Alexandre d'Aphrodise, tout en réservant une place spéciale à al-Fārābī.., cette étude tâchera aussi de dévoiler les deux autres valeurs.

Mots clés : Ibn Rushd, la démonstration, al- Fārābī, *Grand commentaire de la démonstration*

Abstract

The prime objective of this study is to highlight the value of the commentary of Ibn Rushd and his intervention regarding fellow commentators as to conflictive issues. The study aims also at specifying the nature of assessment and criticism addressed to each one of them, including limitations of that same criticism.

One of the main values of Ibn Rushd's comments on his reference to previous commentators with special attention addressed to al- Fārābī and his comments. This study will also try to reveal the other two values.

Key words: Ibn Rushd, the demonstration, al- Fārābī, *Magnum*

ملخص

إن غاية هذا الدراسة هي التنبيه على قيمة الشرح الكبير للبرهان لأبي الوليد ابن رشد، وعلى الشرح الذين حاورهم، وذكر القضايا الخلافية بينه وبينهم، وتحديد نوعية النقد الموجه لكل واحد منهم، وقيمة هذا النقد وحدوده.

تكمّن القيمة الأولى في شرح ابن رشد في الإحالة على الشروح التي تمكن من الاطلاع عليها وهي شروح كل من ثامسطيوس والإسكندر والفارابي وابن سينا وأبي بكر ابن الصائغ. وقد خص الفارابي بمنزلة خاصة في تفسيره. وستتناول هذه الدراسة القيم المتبقية لكتاب الشرح الكبير للبرهان لابن رشد.

الكلمات المفاتيح: ابن رشد، البرهان، شرح البرهان، الفارابي

مقدمة

إن غاية هذا القول هي التنبية على قيمة الشرح الكبير للبرهان لأبي الوليد ابن رشد، وعلى الشراح الذين حاورهم، وذكر القضايا الخلافية بينه وبينهم، وتحديد نوعية النقد الموجه لكل واحد منهم، وقيمة هذا النقد وحدوده.

فأقول: تكمن القيمة الأولى في شرح ابن رشد في الإحالة على الشروح التي اطلع عليها، وهي شروح كل من ثامسطيوس، والإسكندر، والفارابي، وابن سينا، وأبي بكر ابن الصائغ. وقد خصَّ الفارابي بمنزلة متميزة في تفسيره. هذا وتكمن القيمة الثانية في أن شرحه قد يُشكل قيمة مضافة في فهم شروح السابقين عليه وخاصة في الأمور الخلافية، عندما ينتقد البعض منها، ويبين الدوافع إليها، ويختلف معهم في فهم غرض أرسطو في هذه المسألة أو تلك. لقد استدعى شروح كل واحد من هؤلاء الشراح بحسب الموضوع الذي كان ينظر فيه، وباعتماد منطق بناء نص البرهان لأرسطو.

وتكمن القيمة الثالثة في المكانة المتميزة التي خص بها آراء الفارابي في شرحه الأمر الدال على سلطة المعلم الثاني في هذه الصناعة. فما هي الأمور التي ناقشهم فيها واختلف مع بعضهم في غيرها؟ أو ما هي هذه الموضوعات الخلافية مادة الخصومة النظرية؟

إن أول المسائل الخلافية هي في غرض أرسطو من كتاب التحليلات الثانية، وفي موضوعه. وثانها في ما أثاره من إشكالات معنى العلم أو دلالاته بما هو معرفة بالعلة، وثالثها في إشكالية شروط محمولات البراهين.

إذا كانت هذه هي الموضوعات الخلافية بين ابن رشد والشراح السالفي الذكر، وخاصة أبي نصر، فهو يوافقهم في باقي القضايا، حسب ما بدلي، دون الجهر بذلك صراحة.

إن الأمثلة التي يقدمها، في شرحه، لبيان القضايا والتصورات بما هي مبينة للمعنى المجرد، وبما هي أدلة على صحة القضايا والمسائل، كانت مفيدة جدا في إضاءة تصورات الذين حاورهم عامة، وإضاءة تصور الفارابي خاصة. وبالضبط في الإشكاليات التالية: العلاقة بين الرياضيات والفيزياء، والعلاقة بين العلوم النظرية والعملية، والعلاقة بين الفلسفة الأولى والعلوم الجزئية، ثم إشكال نقل البراهين.¹ لأن أبا نصر كان قد وضع في

¹ سأفحص الموضوع من خلال ما أمكنني الاطلاع عليه من شروح للبرهان: وهي: شرح أبي نصر وشرح ابن سينا وشرح أبي بكر ابن الصائغ.

هذه المسائل المبادئ والتصورات المجردة، ونادرًا ما كان يقدم الأمثلة الملموسة من المواد المبينة للمعاني المجردة، فكيف قيم ابن رشد عمل الفارابي في شرحه لبرهان أرسطو وخاصة في نظريتي الحد والبرهان؟ ما هي نتيجة الفحص للنظريتين ليس في شموليتها لكن في بعض القضايا الجزئية الدقيقة فيها؟

١ - في غرض الكتاب وطبيعة مقدمات البرهان

1.١ - في غرض الكتاب

قال ابن رشد: «أما غرض الكتاب فهو ينظر في البراهين والحدود [...] أما البراهين فإنه ينظر منها في الأشياء التي تتنزل منها منزلة المواد وهي بالجملة المقدمات اليقينية [...] وهو ينظر من هذه المقدمات في تقدير أصنافها والأوصاف التي إذا اعتبرت فيها أمكن أن تفضي بالإنسان إلى اليقين، وليس ينظر فيها من حيث هي أحد الموجودات، وإنما ينظر فيها من جهة ما هي مفضية بالإنسان إلى اليقين التام والتصور التام، والفصول الأخيرة التي تنقسم إليها أنواع البراهين من قبل المواد هي الفصول الموجودة في البراهين من جهة ماهي معرفة لغيرها ونافعة في وقوع التصديق بها، لا الفصول الموجودة لها من جهة أنها أحد الموجودات، كما نجد أبا نصر صنع ذلك في كتابه، ولذلك التبس على أهل زماننا النظر في البرهان وظنوا أن ما أتى به أبو نصر هو شيء قد نقص أرسطوطاليس، وقد بينا نحن هذا المعنى في مقالة مفردة»^١.

من الصَّعب قبول ما أخذ عليه ابن رشد أبا نصر. بل الغريب أن الفارابي لا يخالف أرسطو في الغرض من الكتاب إطلاقًا، لأن موضوع الكتاب عند أرسطو والفارابي هو البرهان ونظرية الحد. وغير المفهوم هو نسبة شيء للفارابي لم أقف في كتاب البرهان على الصيغة اللغوية التي تشهد لذلك ولا المعنى الذي نظر فيه لهذين المكونيين: المقدمات والفصول الأخيرة بما هي موجودات، بل لم أقف على المعنى الذي استعمل به ابن رشد لفظ الموجودات في هذا السياق. فلا يعقل، بحسب المعنى المتعارف للفظ الموجودات، أن يقول

أ - ابن رشد، شرح كتاب البرهان، عن مخطوط المكتبة الوطنية ببرلين رقم 3176 عدد أوراقه 117 ورقة. النسخة التي اعتمدتها هي بخط أستاذي العلامة جمال الدين العلوي.
ب - الفارابي، كتاب البرهان، تحقيق وتقديم ماجد فخري، دار المشرق، بيروت، ط 1987.
ج - ابن سينا، كتاب البرهان من كتاب الشفاء، تحقيق عبد الرحمن بدوي، كلية النهضة المصرية، القاهرة، 1954.
^١ ابن رشد، شرح كتاب البرهان، الورقة 1 ظ.

الفارابي بأن الحدود والبراهين هي موجودات بل هي أدوات ومكونات لنظرية العلم. إن ما نسبته لأرسطو هو نفسه الذي قال به الفارابي. وهذا من الأمور البين بداتها في شرحه.

2.1 - في شروط مقدمات البرهان

قال ابن رشد في شرحه قول أرسطو: «وهو إذا نظر في المقدمات وأحصى شروطها فإنما ينظر فيها من حيث هي حدود [...] وبالجمله من حيث هي مفضية إلى التصور التام. فهذا هو الجزء الأول من أجزاء هذا الكتاب وهو المكتوب في المقالة الأولى»¹. ما رأي أبي نصر في هذه القضية؟

الظاهر أن لأبي نصر رأيا غير رأي أرسطو بحسب ما حكاه عنه ابن رشد: «وأما الحدود فينظر منها هاهنا في أصنافها وفي الأمور التي منها تتقوم الحدود وذلك أنه ليس يوجد في الحدود (الورقة 2و) شيء يتنزل منزلة الصورة والأمر العام، وشيء يتنزل منزلة المادة والأمر الخاص [...] وأن النظر فيها إلى جزئيين، كالحال في البرهان أعني مشتركا للصنائع كلها وخصوصا بهذه الصناعة. ومن ظن أنه يوجد في الحدود شيء عام مشترك شأنه أن يقدم على النظر في الحدود الخاصة بصناعة صناعة فقد غلط في ذلك غلطا كبيرا كما نجد أبا نصر يظن ذلك، ولذلك عد إيساغوجي من الجزء المشترك من المنطق»².

قال ابن رشد في رأي أرسطو في كيفية استعمال الصنائع لهذه البراهين والحدود، وما خالف فيه أبو نصر: «وهو أيضا ليس ينظر في الحدود من حيث هي أحد الموجودات بل إنما ينظر فيها من حيث هي تعطيه التصور التام بحسب طبيعة موجود موجود. ويشبه أن يكون ليس نظره في هذين الصنفين أعني البراهين والحدود في هذا الكتاب ينتهي به إلى فصوله الخاصة الأخيرة بحسب صناعة صناعة لأن الذي يخص من هذه صناعة صناعة جرت عادته أن يصادر بذكره في تلك الصناعة مثل ما فعل في السماع الطبيعي والحادية عشر من الحيوان وإنما يذكر هاهنا الفصول العامة والقريبة من الأخيرة ويترك الأخيرة إلى تلك الصنائع»³. البين من هذا النص ومما قاله أبو نصر في شرحه أن ما نفاه عن أرسطو هو نفسه الذي قام به أبو نصر، وعلى هذا رتب رأيه في ما خالف فيه أبو نصر الفارابي أرسطو.

¹ ابن رشد، شرح كتاب البرهان، الورقة 1 ظ.

² نفسه، الورقة 2 و.

³ نفسه، الورقة 2 ظ.

II - في غرض أرسطو في كتاب البرهان وموضوعه

إن الذي يشهد لهذا الافتراض هو قوله صراحة: «ولذلك لم يفرد أرسطو في هذا الكتاب جزءاً على حدة يتضمن كيفية استعمال الصنائع هذه البراهين والحدود كما فعل أبو نصر، وإنما ذكر من ذلك ما عرض له أن يكون من الفصول الأول للبراهين والمقدمات. ولا أرى أيضاً أن النظر في أصناف المخاطبات البرهانية مما يحتاج أن يفرد بقول لأنه ليس للبراهين والحدود فصول من هذه الجهة إلا أن تكون نزرة، ومما ليست تستحق أن يفرد لها قول، وإنما مثالها أن تذكر في أثناء تلك الأجزاء الأول، ولذلك لم يقسم النظر في كتابه إلى أربعة أجزاء كما فعل أبو نصر. فهذا هو غرض الكتاب وهذه هي موضوعاته التي ينظر فيها»¹.

إن ما يؤخذ عليه ابن رشد أبا نصر الفارابي، نعاماً، هو الوقوع في الغلط، لكن ليس بسبب عدم الفهم، أو عدم الزوية في الأمور العويصة وقلة التثبيت، كما وصف بذلك عمل ابن سينا، بل بسبب الخروج عن تعاليم أرسطو باستدراكاته على قوله، بل حريته في القراءة في نظري وإبداعاته، لذلك يكمن الاختلاف بين الرجلين في الفهم والقراءة للنص الواحد. لقد بدا لي كما لو كان رأى ابن رشد في التفسير، هو أن تقتصر مهمة المفسرين على الأمانة التامة لتعاليم أرسطو، دون استدراقات أو إضافات وإذا صح هذا الافتراض فإن الأمر فيه نظريين، وهي الأمور التي سآبينها من خلال المواد. فأقول في الموضوع الأساسي في الخلاف بين ابن رشد والمفسرين أولاً في مادة العلم شروط محمولات البراهين.

II.1 - شروط محمولات البراهين: كلية وضرورية وذاتية وأول

تكمّن الخصومة الكبيرة بين ابن رشد وأبي نصر في تصور شروط محمولات البراهين، لذلك أفردت لها قولاً مفصلاً، باعتبارها العمود الفقري في نظرية العلم عامة.²

ولفهم رأي ابن رشد في تصور أبي نصر فيها يلزم القول في نظرية الفارابي أولاً: إن شروط أو خواص محمولات البراهين على مذهب الفارابي، هي أن تكون كلية، وضرورية وأول³ أو أن تكون كلية وضرورية وذاتية وأول. سنفحص هذه الشروط أو الخواص في علاقتها ببعضها البعض.

¹ ابن رشد، شرح كتاب البرهان، الورقة 2 و.

² قشيقش، محمد، نظرية العلم عند الفارابي، (دراسة تحليلية نقدية) طبع في لبنان، منشورات ضفاف، بيروت، ودار الأمان الرباط المغرب، ومنشورات الاختلاف الجزائر، ط. 1، 2015.

³ الفارابي، كتاب الجد، تحقيق وتقديم وتعليق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1985.
"القياس العلمي والبرهان هو القياس المؤلف من مقدمات صادقة وكلية يقينية أول"، ص. 29.

قال الفارابي في ضرورة تحديد شروط مقدمات البرهان: قبل الشروع في فحص المطلوب من «أن يتيقن بأي شرائط وأحوال ينبغي أن تكون المقدمات الأول وبأي ترتيب حتى تفضي لا محالة بالفاحص إلى الحق نفسه وإلى اليقين فيه [...] فلا تعطي في المطلوب الظن والإقناع، حتى توهم أنه يقين من غير أن يكون يقينا، فتُظَلَّ الفاحص عن الحق أو تُحيره فيه، حتى لا يدري أيما هو الحق في مطلوبه»¹.

أ- شرط الكلية بين الفارابي وابن سينا وابن رشد

فالخاصية الأولى، من شروط محمولات البرهان، هي أن تكون قضية كلية لا شخصية. قال الفارابي: «فالظاهر أن البراهين التي تنتج نتائج كلية ينبغي أن تكون مقدماتها كلية»²، وهي الأمور التي تبينت في كتاب القياس. فمن الضروري أن يكون الحدان معا كليين. وقد ميز بين معنى الكلي ومعنى الشخص في الألفاظ³. وأبين القضايا الكلية والقضايا الشخصية⁴. لم يبق سوى على القضايا التي جزأها جميعا كليين، وهي المستعملة في العلوم والجدل والصناعة السوفسطائية وفي كثير من الصنائع الأخر.

فإذا كان أبو نصر قد أسس كلية نتائج البرهان على كلية المقدمات، فإن ابن سينا قد أسس يقينية النتائج على كلية المقدمات. وأسس ابن رشد كلية النتائج على ضرورة المقدمات⁵. فإذا اتفقوا على ضرورة شرط الكلية في مقدمات البرهان، فقد اختلف ابن سينا مع الفارابي في أن هذا الأخير لم يرفع الشكوك التي يمكن أن تلازم هذا الشرط، كما نجد ابن سينا قد فعل عندما حلل شرط الكلية بتفصيل⁶، وقام بإبطال الاعتراضات الموجهة ضد من يقول إن مقدمات البرهان يمكن أن تكون جزئية⁷. إن عدم رفع هذه

¹ الفارابي، كتاب البرهان، م. م، ص. 27.

² نفسه، ص. ن.

³ الفارابي، إيساغوجي أي المدخل. "والكلي ما شأنه أن يحمل على أكثر من واحد..."، ص. 119.

⁴ و"الشخص ما لا يمكن أن يكون به تشابه بين اثنين أصلا"، ص. 119. وهذا النوع من القضايا "قد يكون موضوعها شخصا ومحمولها كليا ... وهذه تستعمل كثيرا في الخطابة والشعر والصنائع العلمية، وقد يكون موضوعها كليا ومحمولها شخصا أو أشخاصا (...). وهذان يستعملان في التمثيل وفي الاستقراء عندما يردان إلى القياس"، ص. 119. التوطئة والفصول الخمسة وإيساغوجي والمقولات والعبارة والتحليلات الأولى، تحقيق وتعليق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1986.

⁵ ابن رشد، شرح كتاب البرهان، "ولكون نتائج البرهان يجب أن تكون كلية يظهر في وجوب كونها ضرورية"، الورقة 46 ظ

⁶ ابن سينا، البرهان من الشفاء، م. م، ص. ص. 113 و 114.

⁷ نفسه، ص. ص. 114 و 115.

الشكوك هو الذي جعل تصوره موضع نقد ابن رشد، فليس يكون من المقاييس البرهانية النظرية لا مقدمة شخصية ولا جزئية. وقول من قال إنما لم تذكر الجزئية في البراهين لأنها داخلية تحت الكلية قول خطأ كما قال أبو نصر في كتابه في البرهان. وإنما يصح هذا القول في المقدمات الجدلية أعني هذا التعليل هو الذي قاله أرسطو في الثانية من الجدل، فالتبس الأمر على أبي نصر فظن أن الأمر في ذلك واحد.

لكن الغير المفهوم هو كيف يلتبس الأمر على أبي نصر، أي على من يعرف جيدا ما يميز البرهان عن الجدل،¹ وهو الذي حد بدقة وميز بين الكلي والجزئي والشخصي.

ب - شرط الضرورة

عندما عرف الفارابي المقدمات العلمية بأنها كلية فقد حدها بما تشترك فيه مع صنائع آخر مقدماتها كلية. وبذلك، صار شرط الكلية في المقدمات العلمية بمثابة الجنس في حدها، أي عرفها بما يعمها وغيرها من مقدمات الصنائع الأخر. ولهذه الغاية، اشترط فيها بالإضافة إلى شرط الكلية أن تكون ضرورية. وقد بين هذا الشرط من خلال فحص نتائج البرهان: «ولما كانت النتائج التي يحصل عنها اليقين الضّروري ضرورية الوجود، لزم أن تكون مقدمات المقاييس التي تنتجها بالذات ضرورية الوجود. والمقدمات الضرورية منها حملية ومنها وضعية، وكذلك المسائل. والحملية الضرورية هي التي محمولاتها ضرورية لموضوعاتها». لذلك، اعتبرت خاصية الضّروري من شروط محمولات البراهين. من أجل فهم مادة العلم عامة وتحديدتها بدقة قال: «والضرورية الذاتية صنفان: منها التي جوهر موضوعاتها وطباعتها أن تحمل عليها هذه المحمولات. والثانية الأعراض الذاتية. ولما كان من الأعراض الدّاتية ما يوجد الموضوع جزء حده، فإنه خاص بذلك الموضوع، مثل الضّحّاك. فهذا يحمل حملا كلياً وأول وخاص».²

ج- شرط الذاتية والأول

يرى أبو نصر أن الذي يوجد في حده جنس موضوعه أو جنس جنسه فليس يلزم فيه دائما ولا في جميعه أن يكون خاصا بالموضوع. مثل أن كل عدد فرد ضرب في عدد زوج

¹ راجع الفصل الذي خصصناه للموضوع ضمن: قشيقش، محمد، نظرية العلم عند الفارابي، م. م، 2015.
² ابن رشد، شرح البرهان، الورقة 23 ظ. المثال نفسه أورده ابن رشد في شرحه البرهان وأضاف إليه الصهيل للفرس.

فإنه زوج. فإن الزوج محمول ذاتي على المضروب في الزوج، فيوجد في حده العدد وهو جنس موضوعه أو جنس جنسه وليس هو خاصا به. وأما مساواة الزوايا لقائمتين فإنه يوجد في تحديده جنس المثلث أو أجناس جنسه وهو الخاص بالمثلث. والأعراض الذاتية الموجودة لجنس ما، على نحو ما يوجد الزوج والفرد للعدد، منها ما هي متقابلة مثل الزوج والفرد الموجودين للعدد والاستقامة والانحناء للخط.¹ ومنها ما ليست متقابلة مثل الزوج والمجسم الموجودين للعدد والأعراض الذاتية والمتقابلة منها ما هي ذاتية أول.² وهذه هي التي سماها ابن رشد الأعراض الذاتية الضرورية. إن معنى الأول، عند أبي نصر، هو معنى الضروري عند ابن رشد. والأعراض الذاتية غير الأول هي الأعراض الذاتية غير الضرورية عند ابن رشد. وهذا بين من اعتماد الأمثلة نفسها. فالأعراض الذاتية الأول المتقابلة، على مذهب أبي نصر، هي التي لا يمكن أن ينقسم بها جنس ذلك الجنس. مثال الزوج والفرد، فإنهما متقابلان، وليس يمكن أن ينقسم بهما جنس العدد قسمة مستوفاة. فإنه لا يمكننا القول كل كم فهو زوج وإما فرد.³ وهذا هو الفرق بين الأعراض الذاتية بنوعيهما الأول وغير الأول. والأعراض الذاتية الضرورية والأعراض الذاتية غير الضرورية.⁴ كما أن الخط، ليس بما هو خط، إما زوج وإما فرد، مثل الاستقامة والانحناء الموجودين للخط. فإنه لا يمكن القول "كل كم فهو إما منحن وإما مستقيم"، فإنه لو صدق هذا لكان "كل عدد هو كم إما منحنيا وإما مستقيما". أما الذاتية المتقابلة، التي ليست هي أول⁵ لجنس ما، مثل المساوي واللامساوي الموجودين للعدد، فإن هذين قد يمكن أن ينقسم بهما العدد ويمكن أن ينقسم بهما جنس العدد قسمة مستوفاة. فإن كل كم فهو إما مساو وإما غير مساو، وكذلك يظن بالمناسب وغير المناسب. والمشارك والمباين، فإنه يظن أن كل كم فهو إما مشارك وإما مباين وإما مناسب وإما غير مناسب.⁶

¹ يقول ابن رشد: "إن أمثال الأعراض الذاتية للجنس وجود الانحناء والاستقامة في الخط، وذلك أن كل خط فإما أن يكون منحنيا أو مستقيما أو مستديرا"، المصدر نفسه، الورقة 23 ظ.
² قارن هذا بمذهب ابن رشد في شرح كتاب البرهان، الورقة 23 ظ.
³ تأمل حد ابن رشد للأعراض الذاتية في كتابه شرح كتاب البرهان، الورقة 25 ظ.
⁴ سنعود لهذه المسألة في النقد الذي خص به ابن رشد أبا نصر.
⁵ ليس كل ما هو ذاتي أول على مذهب أبي نصر، لأن الأعراض الذاتية المتقابلة منها ما هو أول ومنها ما ليس أول. والأول هي التي تؤخذ موضوعاتها في حدودها. والتي ليست أول، هي التي تؤخذ موضوعاتها في حدودها بل جنس موضوعاتها، وهذا نفسه هو مذهب ابن رشد. راجع شرح كتاب البرهان، الورقة 23 ظ.
⁶ الفارابي، كتاب البرهان، م، ص. 31. راجع في هذا الباب: الفارابي، شرح صدر المقالة الأولى وصدر المقالة الخامسة من كتاب الأصول لأوقليدس، تقديم وتحقيق وتعليق محمد قشيش، دفاثر مجموعة البحث في الفلسفة الإسلامية، عدد IV مركز الدراسات الرشدية، فاس، المغرب، 2003. يتضمن النص تحديدات دقيقة عميقة لكل المفاهيم الرياضية السالفة الذكر، وهو الدليل على براعة المعلم الثاني في وضع الحدود.

2. II. الخلاف في الأعراض الذاتية

أولاً، إذا كانت محمولات البراهين صنفين: إما محمول في جوهر الموضوع، وإما محمول في جوهره الموضوع، كانت هذه هي الأعراض الذاتية. وإذا كانت شروط مقدمات البرهان، على مذهب أبي نصر، هي أن تكون صادقة وكلية وضرورية وذاتية وأول، كانت نتائج البرهان بهذه الصفة. فإن يقينها وضرورتها مشتقان من يقين وضرورة المقدمات أو المبادئ التي تيقن بها اليقيني،¹ لتصبح مبادئ القياس العلمي- بموجب هذه الخصائص مجتمعة- الحقائق المؤسسة للمشتقة منها، أو هي الضرورة واليقين الأصليان الأوليان الضامنان لليقينية وضرورة النتائج.

فاليقيني الحاصل للإنسان عن هذه «لم يزل عنه إلا بموت أو جنون وما شاكله أو نسيان، فأما بعناد أو تلف الأمر فلا. لأن موضوعات هذا اليقيني لا تتغير أصلاً، فلا يمكن أن تبذل عما هي عليه. فلذلك، لا تتلف إن كانت قضايا كلية ضرورية».²

ثانياً، ميز أبو نصر، في المقدمات، وفي ضوء هذه الشروط بين ما منها يشكل مادة العلم وما ليس كذلك. وهذه الخصائص مجتمعة هي الحاضرة في البديهيات المبادئ المشتركة للعلوم كلها، التي سماها أبو نصر تسميات مختلفة، "المقدمات الأول الطبيعية للإنسان"، أو "المبادئ الأول".³ وهذه الشرائط مجتمعة هي الحاضرة، بشكل مباشر، في المبادئ الخاصة بكل علم على حدة، وأساساً في الحد التام باعتباره أسمى مبادئ العلم والتجلي الواضع لحضور هذه الخصائص مجتمعة. وبهذا صار «الحد مساوياً للمحدود في الحمل كقولنا كل إنسان حيوان ناطق، وكل حيوان ناطق إنسان».⁴

لقد أسس ابن رشد رأيه على فهمه الخاص لشروط مقدمات البرهان، ولأصناف البراهين، وركز نقده، في مذهب أبي نصر، على معنى الحمل الأول المتضمن لكل شروط محمولات البراهين.

¹ ابن رشد، الضروري، المصدر السابق، الورقة 25 ظ.

² الفارابي، شرائط اليقين، ص. 102، الفارابي، ايساغوجي: "المقدمات اليقينية، الأول اليقينية، المعقولات الأول مثل كل ثلاثة عدد فرد، وكل أربعة فهو عدد زوج، وكل ما هو جزء لشيء فهو أصغر من ذلك الشيء، وكل جملة فهي أعظم من جزئها، وكل مقدارين مساويين لمقدار آخر فنذلك المقداران متساويان"، ص. 267.

³ الفارابي، ايساغوجي، م. م، ص. 267.

⁴ راجع كتاب الجدل لأبي نصر لمعرفة العلة التي احتل بها الحد المنزلة الرفيعة ضمن مبادئ العلم، ص. 85. وراجع "الفصول الخمسة"، ص. 72-73، تحقيق وتقديم وتعليق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1985. والتوطئة أو الرسالة التي صدر بها المنطق، ص. 62. تحقيق وتقديم رفيق العجم دار المشرق بيروت، 1985.

III. 3 - رأي ابن رشد في الأعراض الذاتية

أ - نقد ابن رشد لرأي أبي نصر

كيف قرأ ابن رشد الأعراض الذاتية للصنف الثاني من محمولات البراهين؟¹ إذا كان قد سائر أبا نصر في التمييز، في الأعراض الذاتية بين صنفين، ووافقه في معنى الصنف الذي «يؤخذ في حدها الموضوع نفسه»،² فقد اختلف معه في معنى الصنف الثاني الذي يؤخذ في حدها إما "جنسه أو جنس جنسه ما لم يتعد ذلك الجنس المنظور فيه"، يقصد جنس الصناعة الذي فيه ذلك العرض الذاتي، والمأخوذ ها هنا هو جار مجرى الفصل. وقد يظن أنه ليس في شرط الجنس المأخوذ في حد المحمول ألا يكون متعديا جنس الصناعة أعني أن يكون جنس جنسها" وهو مذهب أبي نصر، حسب ابن رشد: "فإن أبا نصر قد قال في كتاب البرهان أن الأعراض الذاتية منها ماهي أول وهي التي ينقسم بها جنس تلك الصناعة، ومنها غير الأول وهي التي ينقسم بها جنس جنس تلك الصناعة وهو غلط بين، لأنه إذا كانت الأعراض الذاتية أو بعضها، مما يؤخذ في حدها جنس جنس الصناعة، فيمكن أن يكون منها ما يؤخذ في حده جنس جنس الجنس إلى الجنس العالي. وذلك أنه لا فرق بين جنس جنس الصناعة أو جنس الجنس ما ترقى ذلك صاعدا في كون جميعها خارج عن جنس الصناعة، فإن جعلت الذاتية أو بعضها بهذه الصفة اختلطت الصنائع وكانت الذاتية مشتركة لأكثر من صناعة واحدة، وإن اشتركت الأشياء في الذاتية اشتركت جواهرها، فتكون الموجودات المتباينة من طبيعة واحدة، وذلك غاية الشنعة والاستحالة. وإنما يتشكك في هذا الجنس في المقدمات العامة التي يظن أنها مشتركة لأكثر من صناعة واحدة مثل المقدمة القائلة الأشياء المساوية لشيء واحد هي متساوية، وكذلك القائلة أن المتناسبة إذا بذلت تكون متناسبة. فإنه يظن بهذه أنها تشمل أكثر من جنس واحد إذ كانت تصدق على الكمية المتصلة والمنفصلة.

ب - أساس نقده: مفهومه للحمل الأول

إن هذا النقد مبني عند ابن رشد على أساس تصوره الخاص لشروط مقدمات البرهان، فإذا كان قد قال أنه من اللازم أن تكون مقدمات البرهان ضرورية، فإنها لن تكون

¹ ابن رشد، شرح كتاب البرهان، الورقة 23 ظ.

² نفسه، الورقة 23 ظ.

كذلك إلا بشروط ثلاثة: أن يكون الحمل فيها على الكل،¹ وأن يكون بالذات، وأن يكون الحمل فيها وجوده للموضوع. وقد لخص هذه الشروط في الشرط الأخير، مؤكداً أن هذا الشرط جمع ثلاثة شروط: أعني الحمل على الكل والحمل بالذات والحمل الأول. وذلك، أن كل أول ذاتي وليس كل ذاتي أولياً. أو بعبارة أخرى إن قصد ابن رشد بالمحمول الكلي هو ما جمع ثلاثة شروط: أحدهما أن يكون الحمل على الكل، يقصد أن وجود المحمول لكل الموضوع وفي جميع الأوقات. وأن يكون ذاتياً، وأن يكون وجوده للموضوع أولاً.

لقد نبه ابن رشد، في ضوء تحديده شروط محمولات البراهين، على أن المناطقة ليسوا على معنى واحد للمحمول الأول في البراهين. ما هو رأي الفارابي في الموضوع؟

وقد اختلف في المحمول الأول في البرهان ما هو وما الذي أراد به في هذا الموضوع، فالذي نجده في كتاب أبي نصر أن المحمول الأول في البرهان هو الذي لا يحمل على جنس الموضوع. إذا كان الأمر كذلك، فالمحمول الأول هو خاص بالموضوع ومحمول من غير وسط.² وعندما رسمه بأنه خاص، فقد رسمه بخلاف رسم أبي نصر الذي قال: «إن المحمول الأول منه ما هو خاص بالموضوع ومنه ما ليس خاص بالموضوع. والخاص هو النوع الأول من المحمولات الضرورية الذاتية، والصنف الأول من الأعراض الذاتية».

فالظاهر من المقارنة بين القولين، أن ابن رشد يوافق على الصنف الأول من المحمولات الذاتية، ولا يوافق على أن يكون الصنف الأول من الأعراض الذاتية محمولاً أولاً وخصاً، وهذا هو الذي قال فيه أبو نصر: ولما كان من الأعراض الذاتية يوجد الموضوع نفسه جزء حده، فإنه خاص بذلك الموضوع مثل الضحاك. وإذا كان المحمول الأول هو الخاص، فلا يمكن أن يكون محمول أولاً إلا الحد، والفصل، والخاصة، في نظره. حيث أخرج من محمولات البراهين حمل الجنس وحمل العرض الأعم من الموضوع الأخص من الجنس. فليس المحمول الأول أعم من الموضوع، وإن كان لا يحمل على جنسه، كما نجد

¹ راجع نقد ابن رشد لرأي أبي نصر في "القول في جهات نتائج المقاييس المختلطة: المطلق والضروري والممكن. وفي معنى المقول على الكل "ضمن" مقالات في المنطق والعلم الطبيعي لأبي الوليد بن رشد". جمال الدين العلوي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1983. من ص- ص. 129-151.

² إذا كان ابن رشد قد قال في رسمه للحمل الأول: "هو المحمول الخاص الذي لا يحمل عليه من طريق ما هو ذلك الشيء لا من طريق طبيعة أخرى موجودة في ذلك الشيء"، شرح كتاب البرهان، ورقة 31و. وكان هذا هو وجه الاختلاف بين التفسيرين، فإن البين أن ابن رشد يفحص رأي أبي نصر في ضوء الشرط الذي اشترطه والذي لم يصرح به أبو نصر، وبناء على هذا ليس بين الرجلين اختلاف في نظري.

أبا نصر قد رسم به المحمول الأول في كتابه. ويجتمع في الأسباب الخاصة، في نظر ابن رشد، أن تحمل على الشيء حملاً أولاً وبغير وسط. لذلك، استنتج أبو الوليد، أن من حمل الأول الذي لا يحمل على جنس الموضوع، كما فعل أبو نصر، فقد ظن فيما ليس بأول أنه أول. وذلك، لأن المحمول الأول هو الذي لا يحمل على الشيء من قبل طبيعة أخرى هي السبب في حمله عليه.¹ لذلك، يشبه أن يكون الأول الذي يشترط وجوده في المقدمات والمطالب ألا يكون حملاً على الموضوع من قبل طبيعة أخرى مركبة. ويخص الأول المشترك في المقدمات التي في البرهان المطلق ألا يكون حملاً يتوسط سببا من الأسباب الموضوعية. وأما في الدلائل فيكفي فيها الشرط الأول.² ولا يكفي ذلك في البراهين المطلقة. ولذلك اشترط أرسطو في البراهين - حسب ابن رشد- أن تكون بالأسباب القريبة الخاصة.

الظاهر مما سبق، أن ابن رشد قد فحص رأي أبا نصر في ضوء فهمه الخاص للحمل الأول عند أرسطو. وهو الذي يجمع الشرطين الضروريين للبرهان المطلق. وفي ضوء تصوره الخاص لشروط محمولات البرهان المطلق. إن الشرط الذي وضعه الفارابي هو الشرط الثاني لمحمولات براهين الوجود دون البرهان المطلق.

هل نستنتج من رأى أبي الوليد في رأي أبي نصر أن هذا الأخير لم يتكلم في شروط البرهان المطلق، وأن فهمه للحمل الأول يؤكد هذا المنحى؟ هذه مسألة تستدعي الفحص. لذلك، لا يمكن الجزم بأن أبا نصر قد أغفل فحص شروط محمولات البرهان المطلق.

إذا كان أبو نصر قد قال إن التي تحمل على موضوعاتها حملاً كلياً وأول، فالفصل القريب وجنس الفصل المقوم، إن لم يكن جنساً له ولجنسه معاً، فقد يمكن أن يكون محمولاً أول، وكذلك الفصل المقوم لفصل الشيء.³ فإن ابن رشد يرى أنه لا فرق بين قولنا محمول أول وبين قولنا ذاتي، ذلك في أحد صنفين المحمولات الذاتية، وهذا الصنف الذي يؤخذ المحمول فيه فيحد الموضوع، فهذا الصنف يجمع صفتين: الذاتية والأول. من قبل أن الحد والفصل هذا حالهما. أعني أنهما محمولان على الشيء من جهة ما هما ومن غير

¹ ابن رشد، شرح كتاب البرهان، الورقة 79 ظ.

² نفسه ورقات 26 و27 ظ. يقصد الشرط الذي وضعه أبو نصر: "الذي لا يمكن أن يوجد محمولاً على جنس الموضوع حملاً كلياً"، إن الذي أغفل فيه أبو نصر الشرط الثاني كما صاغه ابن رشد: "ألا يكون حملاً على الموضوع من قبل طريقة أخرى مركبة".

³ الفارابي، كتاب البرهان، م. م، ص. ص. 29 - 30.

وسط¹. لذلك، لا يدخل في هذا الصنف ولا حد الجنس، وذلك أن الجنس عنده ليس محمولاً، بخلاف ما قال به أبو نصر. أعني أن الجنس عنده هو محمول أول². وما قاله هو: «وأما جنس الجنس والفصل المقدم للجنس وما فوقه فإنما ليست بأول³.» وقد قال ذلك في الصنف الأول من المحمولات الذاتية. وكذلك في الصنف الثاني من الأعراض الذاتية: «وأما ما يوجد في حده جنس موضوعه أو جنس جنسه، فليس فيه دائماً ولا في جميعه أن يكون خاصاً بالموضوع»⁴. وإن قوله: أما جنس الجنس وسكوته عن الجنس الأول، هو الذي جعل ابن رشد يقول إن الجنس على مذهب أبي نصر محمول أول. وإذا صح هذا فهو لا يفصح عن رأي الفارابي مباشرة بل في ضوء فهمه الخاص لمنطوق أبي نصر والفرق بين الأمرين.

إذا كان ابن رشد، في ضوء مفهومه الخاص للحمل الأول، قد انتهى إلى الجزم بأنه لا فرق بين قولنا محمول أول وبين قولنا ذاتي، وذلك في الصنف الأول من المحمولات الذاتية الذي يؤخذ المحمول فيه في حد الموضوع، فالأمر خلاف ذلك في الصنف الثاني من المحمولات الذاتية والأعراض الذاتية. فـ "ليس معنى الذاتية فيها هو معنى الأول". وهكذا ينتهي ابن رشد - في رسم الشروط الثلاثة التي يكون بها الحمل ضرورياً، أقصد أن يكون على الكل، وذاتياً، وأول- إلى النتيجة التالية: لما كان معنى الأول في صنف المحمولات التي تؤخذ في حدود الموضوعات هو بعينه معنى الذاتي، فإن الضروري يقتضي الاكتفاء بشرطين: أحدهما أن يكون المحمول مقولاً على الكل، والثاني أن يكون أولاً. فلا يحتاج في هذا أن يقال ذاتياً. إذا كان معنى الذاتي والأول فيهما معنى واحداً، وهذا هو الذي سماه أبو نصر الحمل الكلي الأول الخاص⁵. أي النوع الأول من المحمولات الذاتية، التي جوهر موضوعاتها وطبائعها أن تحمل عليها هذه المحمولات. فالمثال، الذي ذكره أبو نصر، لبيان معنى الحمل الأول⁶، هو نفسه الذي بين به ابن رشد صحة تصويره للحمل الأول: «إن قولنا بعض الأشكال زواياه مساوية لقائمتين، وإن كان صادقاً، فليس هو حملاً محدوداً ولا ذاتياً (...)

¹ هو مذهب أبي نصر كذلك.

² ابن رشد، شرح البرهان. لي في هذا الحكم شكوك. لأنني لم أجد لأبي نصر نصاً صريحاً على ذلك في كتاب البرهان.

³ الفارابي، كتاب البرهان، م. م، ص. ص. 29 - 30.

⁴ نفسه، ص. ن.

⁵ الفارابي، كتاب البرهان، م. م، ص. ص. 29 - 30.

⁶ نفسه، ص. 29.

كل الموضوع لا على بعض الموضوع كحملها على الشكل فإنه ينقصه من الحمل الكلي عندما قال في المثلث أن زواياه مساوية لقائمتين فإن هذا هو المحمول الأول على المثلث حملاً أول من قبل أنه ليس يمكن أن يحمل حملاً كلياً على جنس المثلث فإنه لا يصدق أن نقول كل شيء مسطح يحيط به أكثر من خط واحد مستقيم فزواياه مساوية لقائمتين. أن يكون أولاً. وذلك أن حمل الزوايا المساوية لقائمتين ليس موجوداً للمثلث المتساوي الساقين أولاً إذ كان ذلك ليس للمثلث المتساوي الساقين بما هو مثلث متساوي الساقين لكن حمل الزوايا المساوية لقائمتين إنما يكون حملاً أولاً على المثلث المطلق.¹ وهذا هو رأي أبي نصر في المحمول الأول. فإذا كان المحمول الأول عند أبي نصر هو الذي لا يحمل جنس الموضوع حملاً كلياً فقد جمع عند ابن رشد شرطين: أن يكون المحمول مقولاً على الكل، وأن يكون ذاتياً.

يكمن الفرق بين الرأيين إذن في أنه إذا كان ابن رشد يصرح بالشرطين فإنهما موجودان ضمنياً وبالقوة في حده للمحمول الأول. وهذا بين في نظري من تأمل الأمثلة التي يقدمها كل واحد في رسمه للحمل الأول.

فإذا كان أبو نصر قد قال في حده للشروط التي تكون بها مقدمات البرهان ضرورية، منها ما هو أول ومنها ما ليس أول، والمحمول الأول منه خاص بالموضوع ومنه ما ليس بخاص بالموضوع، فالظاهر، من كلامه، أن صنفى المحمولات الذاتية داخل في البراهين الثلاثة، إلا أن الذي منها هو خاص بالبرهان المطلق من محمولات الصنف الأول أي التي تحمل على موضوعاتها حملاً كلياً أول وخاصة.

والصنف الثاني الذي يحمل حملاً كلياً وليس بأول، ولا بخاص، فهو المناسب للدلائل. لذلك لم أقف على الذي اعتمده ابن رشد في حكمه على أبي نصر أنه وقع في تناقض.

¹ قارن هذا مع ما ذهب إليه أبو نصر في حد المحمول الأول.

IV - في منزلة العلل الأربع في البراهين

1. IV. تقييم رأي أبي نصر الفارابي

قال ابن رشد في معرض حديثه عن صنفَي المحمولات الذاتية ومنزلة العلل الأربع في البراهين: إن المحمولات التي توجد في حدود الموضوعات هي الأسباب الموجودة في الشيء لا الأسباب الخارجة عن الشيء. والسبب الفاعل ليس من الأسباب الموجودة في الشيء. فصاغ السؤال التالي: هل صنفَي المحمولات الذاتية توجد معا في البرهان المطلق؟

أجاب: بأنه لا يوجد فيه سوى الصنف الأول فقط. أما الثاني فإنه يدخل في أصناف الحمل البرهاني، أي في الدلائل¹ لا في البراهين المطلقة التي هي حدود بالقوة، وذلك أن الأسباب التي هي خارج الشيء ليست تدخل في حدود الأشياء إلا بالعرض. إذا اتفق في الكشف بين الشمس والقمر بأنه سبب فاعل موجود مع الكشف نفسه. وكذلك الغاية ليست تدخل في الحد إلا إذا جعل الفصل (الصورة) فتقام مقامه. وبالجمله من يضع أن كل واحد من الأسباب الأربعة توجد حدودا وسطى في البراهين المطلقة، ويضع أن جميع أصناف الحمل البرهاني صنفان أخذ المحمولات في حدود الموضوعات وأخذ الموضوعات في حدود المحمولات هو مناقض نفسه من غير أن يشعر ويظن بأبي نصر هكذا فعل.² إن كل واحد من الأسباب الأربعة تؤخذ حدودا وسطى في البراهين.

لقد فحصت الأمر جيدا فلم أجد أن أبا نصر قد قال إن العلل الأربع توضع حدودا وسطى في البرهان المطلق، بل منها ما يوضع في الدلائل ومنها صنف يوضع في البراهين المطلقة. وهذا ينسجم تماما مع الجزم بأن³ في معرض حده للصنف الثاني من صنف الأعراض الذاتية والذي قد يفهم من ظاهر كلامه أنه يخرج بموجها الدلائل من العلم. جميع أصناف الحمل البرهاني صنفان. كما أن الحكم بأن أبا نصر قد وقع في تناقض دون أن يشعر أمر مشكوك فيه. فأين التناقض فيما حكاه عن أبي نصر؟ خاصة إذا علمنا أن الفارابي لم يقل أن العلل الأربع توضع حدودا وسطى في البراهين المطلقة. فالراجح أن ابن

¹ قارن هذا بما ذهب إليه ابن رشد في معرض حده للصنف الثاني من صنف الأعراض الذاتية، والذي قد يفهم من ظاهر كلامه أنه يخرج بموجها الدلائل من العلم.

² ابن رشد، شرح كتاب البرهان.

³ قارن هذا بما ذهب إليه ابن رشد.

رشد قد اعتمد على تأويله الخاص لمنطوق أبي نصر. فإذا كان بن رشد قد قال إن الصنف الأول من المحمولات الذاتية هو الذي يكون فيه الحمل كلياً أي يجمع أن يكون مقولاً على كل الموضوع وأن يكون ذاتياً وأول فهذا هو الخاص والمناسب من محمولات البرهان المطلق، لأنه يشترط أن يكون بالأسباب الذاتية القريبة. وهذا حال الحدود والفصل الذي يحمل على الشيء من جهة ما هو ومن غير وسط. أما الصنف الثاني من المحمولات الذاتية، أي الأعراض الذاتية، فمعنى الذاتية فيها ليس هو معنى الأول.¹ لذلك، صار هذا الصنف هو المناسب للدلائل، كما قلنا. وبذلك، تصبح المحمولات الذاتية بصنفها كل واحد منها يلائم صنفاً معيناً من البراهين. لهذا، نقول أن أبا نصر قد تكلم في شروط محمولات البراهين بإطلاق وليس في شروط البرهان المطلق فقط. وإذا سلمنا بهذا الافتراض تبين لنا دلالة نقد ابن رشد له في ضوء تصويره البرهان المطلق فقط: "ليس ينبغي أن تدخل في محمولات البراهين ما كان أعم من الموضوع وسواء كان ذلك المحمول يحمل على جنس ذلك الموضوع أولاً يحمل أعني حملاً كلياً دائماً كان ذلك لأن ما بالعرض مقابله ما كان الأقاويل السفسطائية إنما تكون في الحمل العرضي، فواجب أن يكون البرهان لا يشوبه شيء مما بالعرض أصلاً لا قريب ولا بعيد.

لا يجب أن يفهم من هذا أن ابن رشد يخرج الدلائل من العلم، خاصة وأنه قد انتقد ابن سينا لأنه أنكر هذه. إذا كان الأمر كذلك، فكيف قال أبو نصر أن المحمولات البرهانية منها ما هو خاص ومنها ما هو أول غير خاص، ومنها ما هو لا أول ولا خاص؟

إن ابن رشد لا يتهم، هنا أبا نصر، بسوء الفهم أو بالتسرع في إصدار الأحكام² وقلة التثبت، بل يرجع ذلك إلى عدوله عن تعليم المعلم الأول³. ولم عدل ليت شعري في كتابه عن طريق أرسطو في اشتراط الحمل الكلي في البراهين، أعني الذي يجمع الشروط الثلاثة المتقدمة فإن في ذلك موضع نظر وفحص عويص. وذلك أن هذا الشرط الذي اشتراطه أرسطو، أعني أن يكون الحمل على الكل. إن لم يكن عاماً لجميع البراهين وإنما كان

¹ ابن رشد، شرح كتاب البرهان، الورقات 27 وظ 28 و
² كما يفعل ذلك مع ابن سينا في كثير مما حكاه عن هذا الأخير في كتبه.

ابن رشد، شرح كتاب البرهان، الورقات 31 و 32.

³ لقد شكل أرسطو سلطة معرفية سامية عند ابن رشد الذي عبر عن إعجابه وتقديره للمعلم الأول في غير ما موضع من كتبه. تأمل على سبيل المثال ما قاله في حقه في "مقالات في المنطق والعلم الطبيعي لأبي الوليد ابن رشد"، تحقيق وتقديم جمال الدين العلوي، نشر وطبع دار النشر المغربية الدار البيضاء، ص. 151 و 181.

للبراهين التي في الغاية من التمام. فقد ناقصه أن يبين الحمل المشترك لجميع البراهين. وإذا كان هذا الشرط عاما لجميع أنواع البراهين فقد أخطأ أبو نصر في إفصاحه أن محمولات البراهين منها خاص ومنها غير خاص ومنها أول ومنها غير أول وإن كان هذا هو الشرط الذي اشتراطه أرسطو إنما هو على جهة الأفضل لا شرطا ضروريا فقد كان يجب على أبي نصر أن يزيد هذا المعنى أعني أن يقول إن الشروط التي تشتترط في الحمل البرهاني منها ما هي شروط ضرورية لا يخلو منها برهان أصلا ومنها شروط يكون البرهان بها أفضل. وقد عدد في الشروط الضرورية الشرطين الأولين من الشروط التي يتضمنها الحمل الكلي أعني أن يكون الحمل على كل الموضوع وفي كل الزمان وأن يكون ذاتيا لا أو لا. وإن كان الأمر هكذا فتمام القول في شرائط البرهان إنما هو أن يجتمع الطريقتين أعني طريق أرسطو وطريق أبي نصر¹ ويعرف أن هذه الطريقة هي من جهة الأفضل وأن طريق أبي نصر هي من جهة الضرورة.²

2. IV. تقييم رأي أبي بكر بن الصائغ في الموضوع

أما أبو بكر بن الصائغ، حسب ما حكاه عنه ابن رشد، فإنه يقول في حل هذه الإشكال: «إن قصد أرسطو غير قصد أبي نصر. وذلك، أن أرسطو لما كان قصده بالبراهين أن تكون حدودا بالقوة اشتراط فيها هذا الشرط، وأبو نصر لما نظر في البرهان من حيث هو برهان وبإطلاق خالف شروط أرسطو. وهكذا كأنه راجع إلى ما قلناه لأن البراهين التي هي حدود بالقوة هي لا شك أتم الحدود وسكت عن الضرورية. أما مذهب أبي نصر عكس ذلك، فقد عرف الشروط الضرورية وسكت عن التي يكون بها البرهان أفضل، حيث استنتج من هذه القراءة الخلاصة التالية: وعلى هذا الأساس فقد يلزم أن يكون كلا التعليميين ناقصا وأن يكون المفسرون على كثرتهم وجلالهم قد أغفلوا هذا المعنى.

لقد أعلن ابن رشد صراحة بأنه يواجه إشكالا صعبا عرض فيه المواقف المتباينة والتأويلات المختلفة، ثم انتهى إلى صياغة رأيه في الموضوع: «وَأما أنا فاعتقدت زمانا طويلا أن الصواب هو الجمع بين التعليميين، ثم أني لما تبينت غرض البرهان بما هو برهان وفحصت عن ذلك، تبين لي أن الصواب والحق هو الذي فعل أرسطو، وأن الذي فعله أبو

¹ وهذا عين الصواب، رأي يشهد على صحة أطروحتنا في هذه القراءة.

² لقد وجدت معنى الذاتي عند ابن رشد وأبي نصر متفقان. والواضح من كلام ابن رشد أن أبا نصر ذكر الشرطين الضروريين لكل برهان وأغفل ما يكون به أفضل، والراجح كما بينت أنه لم يغفله بل تكلم فيه بإطلاق.

نصر خطأ. لماذا؟ لأن البرهان على مذهب ابن رشد لا يكفي فيه صدق مقدماته فقط بل يجب أن تكون ذاتية. والسبب في ذلك في نظره هو أن الصادقة غير الذاتية صادقة بالعرض وما حصل بالعرض، ولو كان صادقا، فلا يمكن للإنسان أن يمتلك به ماهية الشيء بل تحصل له معرفة بالعرض فقط. لكن الغاية من البرهان هي معرفة الشيء بالعلم المطابق لعمل الطبيعة. إذا كان البرهان بهذه الصورة فمتى شابه شيء مما بالعرض لم يكن به العلم مطابقاً لعمل الطبيعة. لذلك، رأى أن ما بالذات والذي ليس بأول مشوب ما بالعرض واستنتج أن البراهين التي تكون مقدماتها محمولة حملاً ذاتياً غير أول ليس العلم الحاصل عنها مطابقاً للعمل في الأصول الصناعية ولا في الطبيعة وجزم بأنها ليست براهين أصلاً.

لا يمكن أن يوافق أبو نصر على هذا الرأي إطلاقاً خاصة وأنه يومئ بإخراج الدلائل من العلم. فإذا كان ابن رشد حاله حال ابن سينا وأبي نصر يسلم بأن محمولات البراهين صنفان فكيف يلح بإقصاء الصنف الثاني ولا يبقى سوى على الصنف الأول المناسب لمقدمات البرهان المطلق؟ ثم كيف ينسجم هذا مع نقد ابن رشد، لابن سينا عندما أنكر برهان الوجود؟

لقد بين ابن رشد، في ختام نقده لأبي نصر، السبب الذي جعل هذا الأخير يرسم المحمول الأول بخلاف رسم أرسطو: "إننا إن التزمنا أن البراهين إنما تكون محمولاتها محمولة حملاً بالمعنى الذي حدده سابقاً فقد يخرج من ذلك الجنس يقصد أن يبين لشيء ما وجود جنسه وبذلك أن حمل الجنس على النوع ليس بأول. على هذا المعنى وإذا كان ذلك كذلك، فكيف ليت شعري يقول في هذا ثامسطيوس فإننا نجده يسلم أن الجنس داخل في هذا الحمل أعني حمل الجنس على النوع، مع تسليمه أن المحمول الأول هو الذي حددناه وفي ذلك تناقض. وأحسب أن هذا هو الذي لا يحمل على جنس موضوعه. وقال لما كان هذا في الجنس أنه محمول أول والحق أن الجنس ليس بمحمول أول لأنه ليس يحمل على نوع من أنواعه بما هو ذلك النوع إذ كان الجنس يحمل على أكثر من نوع واحد. فإذاً يجب أن يكون الجنس إنما يحمل حملاً أولاً على الطبيعة المساوية له وتلك الطبيعة هي موضوع الصورة التي هي الجنس، فإنه لا فرق في ذلك بين الجنس وغيره من المحمولات التي ليست خاصة بالموضوع. ولأنه كما أن من عرف أن المثلث المتساوي الساقين مساوية زواياه لقائمتين لم يعرف ذلك للمثلث إلا بالعرض، وهو الذي يحمل عليه هذا الوصف بما هو

كذلك من عرف حمل الجنس على النوع لم يعرف الطّبيعة الذي الجنس محمول عليها بما هي تلك الطّبيعة إلا بالعرض. وإذا كان الأمر في هذا واحداً، فينبغي أن نطرح في البراهين حمل الجنس على النوع، كما نطرح حمل خاصة الجنس على أنواع الجنس. فإن قيل فما هي الطّبيعة الموضوعة لجنس الشيء قلنا هيولاه الخاصة بالجنس، وذلك أن كل جنس فلا بد له من هيولي مثال ذلك إن اللحم وما يقوم مقامه هي هيولي الحياة، ويحتمل أن يدخل الجنس في المحمولات الأول إذا خصص ولو يطلق وذلك إن الإنسان بما هو إنسان حيوان كذا لا حيوان مطلق.

خاتمة

لقد شكلت قراءة ابن رشد لشروط محمولات البرهان، وخاصة شرط الحمل الأول، مساهمة متميزة لشروط المقدمات البرهانية لدى الشراح الذين حاورهم، وخاصة لدى الفارابي. حيث مكنت قراءته من إضاءة الكثير مما قاله أبو نصر في هذه الشروط، على الرّغم من أن نقده له تم في ضوء فهمه الخاص لمنطوق أبي نصر ولنصوص أرسطو. وقد تبين لي من الفحص بأن الرّجلين متفقان تماماً في نظريتهما للعلم أو البرهان بما هو تصور تام ومعرفة يقينية. وهذا بين من أن الضّرورة الوجودية هي مرآة عندهما للضرورة الصورية. وهذا هو نفسه الذي تعكسه مادة العلم.

إذا أخذنا خاصية الضّرورة، وهي واحدة من الخصائص الأساسية في مادة العلم، فهي تحيل على الخصائص الأخرى وتتضمنها، كم تحيل هذه عليها ضرورة، فهي ضرورة صورية الزّامية وجودية في آن واحد. بعبارة أخرى تحيل الزّابطة بين الحدود داخل المبدأ العلمي على العلاقة بين الأشياء الموجودة خارج النفس في العالم الخارجي. لذلك، من غير المقبول الحديث عن ضرورة منطقية خالصة تعكس ضرورة العلاقة القائمة بين الحدود في المقدمة العلمية. بل تحيل على ضرورة العلاقة بين الأشياء في العالم الخارجي المعبر عنها في أحكامنا وقضايانا الأولية بمبادئ العلم. فالضرورة الصورية مرآة للضرورة الوجودية. إن علاقة اللزوم الضّروري بين الأشياء في عالم الموجودات خارج الفكر هي أساس تلك الضّرورة المنطقية. لذلك، سيتبع انهيار الضّرورة الوجودية – الضّرورة التي تربط الموجودات ببعضها ببعض – انهيار الضّرورة المنطقية، وبالتالي انهيار المعرفة العلمية أو القول باستحالتها، لتصبح العلاقة بين الضّرورة الصورية والضرورة الوجودية، في ظل

الرّبط بين ما هو فكري وما هو واقعي أو ما هو منطقي وما هو وجودي لاغ تماما. لذلك، إن علاقة التلازم تحيل، كل واحدة منها، على الأخرى دون أن تلغيها. نستنتج إذن مما سبق عند الرّجلين معا أنه ليست لشروط محمولات البراهين أو شروط مقدمات البرهان دعامة منطقية فقط بل لها أساس واقعي ملموس.

الببليوغرافيا :

ابن رشد، أبو الوليد، شرح كتاب البرهان، عن مخطوط المكتبة الوطنية ببرلين رقم 3176، عدد أوراقه 117 ورقة. النسخة التي اعتمدها في البحث هي بخط الأستاذ العلامة جمال الدين العلوي.

ابن رشد، أبو الوليد، مقالات في المنطق والعلم الطّبيعي، تحقيق وتقديم جمال الدين العلوي، نشر وطبع دار النشر المغربية الدّار البيضاء، 1983.

ابن سينا، أبو علي، كتاب البرهان من كتاب الشفاء، تحقيق عبد الرحمن بدوي، كلية النهضة المصرية، القاهرة، 1954.

ابن باجه، أبو بكر، تعاليق ابن باجه على كتاب البرهان، تحقيق وتقديم وتعليق ماجد فخري، دار المشرق، بيروت، 1987.

الفارابي، أبو نصر، كتاب البرهان وكتاب شرائط اليقين، تحقيق وتقديم وتعليق ماجد فخري، دار المشرق، بيروت، 1987.

الفارابي، أبو نصر، كتاب الجدل، تحقيق وتقديم وتعليق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1985.

الفارابي، أبو نصر، شرح صدر المقالة الأولى وصدر المقالة الخامسة من كتاب الأصول لأوقليدس، تقديم وتحقيق وتعليق محمد قشيقش، دفاثر مجموعة البحث في الفلسفة الإسلامية، عدد IV، مركز الدّراسات الرّشدية، فاس، المغرب، 2003.

الفارابي، أبو نصر، التوطئة والفصول الخمسة وإيساغوجي والمقولات والعبارة والتحليلات الأولى، تحقيق وتعليق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1986.

قشيقش، محمد، نظرية العلم عند الفارابي، منشورات ضفاف، بيروت، ودار الأمان، الرّباط المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2015.

Prologue

La philosophie arabe en terre d'islam a fait l'objet d'importantes études et de recherches au sein des universités et des cercles académiques. Cette préoccupation augmente encore de jour en jour, et ce pour plusieurs raisons : tout d'abord les chercheurs ne cessent d'approfondir les études, de jeter de la lumière sur certains points négligés ou ignorés et chercher à répondre à quelques questions suspendues ou tout simplement ébaucher de nouvelles perspectives...

La majorité des recherches publiées jusqu'à maintenant se sont focalisées sur la philosophie arabo-islamique de l'Orient. Certes ceci s'explique par la richesse de cet héritage de l'Orient ainsi que l'importance des sages et les philosophes de cette région. De nos jours, nombreux sont les chercheurs qui essayent de continuer cette exploration et d'améliorer ce que les pionniers (orientalistes et arabisants) ont réalisé dans l'histoire de la philosophie en Occident islamique. Le Laboratoire de philosophie de la Faculté des lettres et des sciences humaines de Marrakech s'est engagé sur cette voie. C'est ainsi que les articles publiés dans ce présent numéro de la revue *Difāf* (Rivages) ainsi que dans les numéros qui seront publiés ultérieurement reprennent les actes du colloque international organisé par le laboratoire LPSS et *Aquinas and Arab International Work Group (AAIWG)*.

Les articles du présent numéro ont été collectés, revu par Jamal RACHAK en sa qualité de Directeur du LPSS et coordonnateur du projet *Néoplatonisme en occident islamique*, ainsi que :

Kleven Terry (*Marquette University, USA*),

Janis Esots (*The Institute of Ismaili Studies, London, UK*)

Pour: The Aquinas and the Arabs International Working Group (*AAIWG*)

Malheureusement, lors de la préparation de ce numéro, nous avons reçue une triste nouvelle, nous étions attristés tous par la perte de l'habile chercheur Janis Esots, qui avait l'habitude de sceller sa correspondance par cette phrase :

«ونرجو منكم الدعاء، الحقيير يانيس»

Tout mon souhait est de prier pour ce méprisable Janis

Nous prions pour que son âme repose dans la paix et la tranquillité et mes sincères condoléances en ce moment de deuil.

Jamal Rachak
Directeur du LPSS
Laboratoire Philosophie et Société du Savoir

Revue des Sciences Humaines

RIVAGES

Revue scientifique à comité de lecture

N° 6-2021

Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

Université Cadi Ayyad

Marrakech

Maroc

Conditions de publication

- *Rivages* est une revue scientifique à comité de lecture et publie des travaux de recherche qui entrent dans le champ des sciences humaines.
- La revue est semestrielle.
- La revue publie des études et des recherches originales non encore publiées ou soumises à publication.
- Les travaux à publier sont soumis aux conditions de la recherche scientifique reconnue en termes de documentation et de citations des sources utilisées.
- Les contenus des textes publiés dans la revue n'engagent que leurs auteurs.
- Les travaux soumis sont à déposer en deux copies, l'une en version imprimée et l'autre en version électronique.
- Les contributions suivent les normes techniques suivantes: en arabe, police 14 Sakkal majalla et en latin, police 11 en Times New Roman. Les notes de bas de page seront en police 10 Times New Roman.
- le nombre de pages ne doit pas excéder 20 pages par article.
- Le chercheur mentionne, sous le titre de son travail, son nom, le nom de sa structure de recherche et de son institution d'appartenance.
- Le chercheur présente deux résumés de sa recherche, respectivement dans sa langue de travail et dans une autre langue.
- Les travaux sont soumis à évaluation et l'auteur s'engage à apporter les amendements demandés au plus tard 15 jours après réception du rapport des évaluateurs.
- La revue se réserve le droit de publier ou de ne pas publier les travaux qui lui sont soumis et ceux qui ne sont pas publiés ne seront pas rendus à leurs auteurs.
- La revue se réserve le droit d'auteur et le droit de re-publier, sous format papier ou électronique, tous les articles soumis et publiés.
- Les travaux soumis ne devront violer aucun droit d'auteur ni aucun autre droit de propriété d'une tierce partie.

Revue des Sciences Humaines

RIVAGES

Revue scientifique à comité de lecture

RIVAGES

Revue scientifique à comité de lecture

N° 6-2021

Revue semestrielle, scientifique à comité de lecture, éditée par la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Cadi Ayyad – Marrakech - Maroc

Directeur

Doyen de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

Abderrahim BENALI

Coordination générale

Jamal RACHAK

Comité Scientifique

GRAVARI BARBAS Maria, IREST, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, France, **ELLOUMI Mohamed**, INRAT, Tunisie, **LAOUINA Abdellah**, CERGéo, Université Mohamed V Rabat, **DEBARBIEUX Bernard**, Université de Genève, Suisse, **NAVARRO PALAZON Julio**, Escuela de Estudios Arabes des Granada, CSIC, Espagne, **SKOUNTI Ahmed**, Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, Rabat, **GIRAUT Frédéric**, Département de Géographie, Université de Genève, Suisse, **HERNANDEZ ARMENTEROS Salvador**, Universidad de Granada, Espagne, **BOUBRIK Rahal**, Département de Sociologie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Mohamed V de Rabat, **TOZY Mohamed**, UMRVIP et Sciences po, Aix en Provence, France, **PULVAR Olivier**, Université Antilles-Guyane, Centre de Recherche sur les Pouvoirs Locaux dans la Caraïbe – CNRS UMR 8053, **HILLALI Mimoun**, Institut Supérieur International de Tourisme, Tanger, Maroc, **PERALDI Michel**, directeur de recherche au CNRS et Centre Jacques Berque pour le développement des Sciences Sociales à Rabat (Maroc), **BOUMAZA Nadir**, Université Pierre MENDES France- Grenoble 2, **LANDEL Pierre – Antoine**, CERMOSEM, UJF, Mirabel – France, **PECQUEUR Bernard**, Institut de Géographie Alpine, PACTE (UMR CNRS 5194 – Université J. Fourier, Grenoble – France).

Comité de Rédaction :

Abderrahim BENALI - Jamal RACHAK
Mohamed MOUHOUB - Said BOUJROUF.

Adresse

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, B.P. 3737
Amerchich – Marrakech 40000 Maroc
Site web. <http://www.flm.uca.ma.ac> - Email : revueflm@gmail.com
Tél. 00212524302742 - Fax 00212524302039

Dépôt Légal : 2018PE0010

ISSN : 2605-6410

Le tableau en couverture est de l'artiste peintre Mahi Binebine.

Les contenus des textes publiés dans la revue n'engagent que leurs auteurs.



Revue des Sciences Humaines

جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

RIVAGES

Revue scientifique à comité de lecture



N° 6 - 2021